



## بيان صحفي

٢٦ مارس ٢٠٠٩

قرر البنك المركزي المصري تخفيض سعر عائد الإيداع لليلة واحدة لديه بواقع ٠,٥٪ ليصبح ١٠٪ سنويا . وسعر الائتمان والخصم بواقع ٠,٥٪ ليصبح ١٠٪.

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢٦ مارس ٢٠٠٩ تخفيض سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة لديه ٠,٥٪ ليصبح ١٠٪ للإيداع و ١٢٪ للإقراض.

استمر معدل التضخم وفقاً للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين في الانخفاض ليصل إلي ١٣,٥٪ في فبراير ٢٠٠٩ مقابل ١٤,٣٪ في يناير ٢٠٠٩ ، ليسجل بذلك تراجعاً تراكمياً مقداره ١٠,١ نقطة مئوية خلال الستة أشهر الماضية، وجاء ذلك نتيجة التراجع في معدل تضخم الغذاء محلياً، الذي انخفض من ٢٥,٥٪ في سبتمبر ٢٠٠٨ إلي ١٤,٤٪ في فبراير ٢٠٠٩، إلا أنه تجدر الإشارة إلي أن التراجع الحاد في أسعار السلع عالمياً الذي بدأ في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ ، لم ينعكس بشكل كامل علي مستويات الأسعار في الأسواق المحلية نتيجة لجمود تحركات الأسعار في الاتجاه النزولي .

وفي ذات الوقت انخفض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ إلي ٤,١٪ مقارنة بمعدل ٥,٨٪ في الربع السابق و ٧,١٪ في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وقد جاء ذلك بصفة رئيسية نتيجة التباطؤ المستمر في الاقتصاد العالمي، هذا وقد شهد قطاع الصناعات التحويلية في مصر معدلات نمو أبطأ إضافة إلي الانكماش في نشاط قناة السويس والصادرات الأمر الذي أدى إلي تراجع في نمو الاقتصاد المحلي ، ومن جهة أخرى وبمنظرة مستقبلية فإن التوقعات غير المتفائلة لنمو الاقتصاد العالمي خلال عام ٢٠٠٩ قد تؤدي إلي انخفاض الطلب الخارجي مما سيؤثر سلباً علي معدل نمو الاقتصاد المحلي.

وعلي الرغم من أن المعدل السنوي للتضخم خلال فبراير ٢٠٠٩ أعلي من المتوقع فإن الضغوط التضخمية انخفضت نتيجة تراجع أسعار الغذاء عالمياً وتباطؤ نمو الاقتصاد المحلي الأمر الذي يؤدي إلي توقع انخفاض معدل التضخم السنوي بحلول منتصف عام ٢٠٠٩ تجاه الحدود المقبولة لدي البنك المركزي المصري.

وسوف تستمر لجنة السياسة النقدية في اتخاذ الإجراءات اللازمة لاحتواء التأثيرات السلبية على الاقتصاد المحلي الناجمة عن الأزمة الاقتصادية العالمية ، مع مراعاة ألا يتعارض ذلك مع هدف استقرار الأسعار.

الدكتورة/ رانيا المشاط

وكيل المحافظ المساعد – وحدة السياسة النقدية

ت : ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني : [monetary\\_policy@cbe.org.eg](mailto:monetary_policy@cbe.org.eg)